

تهدف خطة العمل الوطنية إلى توجيه أدوار ومسؤوليات جميع المتدخلين من هياكل عمومية وقطاع خاص ومنظمات المجتمع المدني والدوساط الأكاديمية من أجل التصدي للمخاطر والاضرار المحتملة التي يواجهها الأطفال في الفضاء الرقمي والدستجابة لها، مع ترسيخ وتعزيز الفرص التي توفرها البيئة الرقمية للأطفال.

- ❖ القسم الأول: الرؤية وأهداف خطة العمل الوطنية.
- ❖ القسم الثاني: المبادئ التوجيهية التي تقوم عليها خطة العمل
- ❖ القسم الثالث: كيفية تنفيذ خطة العمل الوطنية.
- ❖ القسم الرابع: خطة تنفيذ المبادئ التوجيهية بالإضافة إلى الإجراءات والأنشطة المشتركة بين القطاعات
- ❖ القسم الخامس: العناصر الستة للخطة والإجراءات المتعلقة بكل منها
 - البيانات والبحوث والمعلومات
 - السياسات والتشريعات القائمة على معطيات موثوقة ودقيقة
 - نظام عدالة جزائية ملائم
 - خدمات دعم وتمكين الضحايا محورها الطفل وتأخذ بعين الاعتبار الصدمات النفسية
 - ترسيخ المسؤولية الجماعية والمجتمعية
 - قطاع تكنولوجي استباقي يركز على حقوق الطفل
- ❖ القسم السادس: الأدوار والمسؤوليات الرئيسية لكل من الفاعلين العموميين وغير العموميين الرئيسيين المشاركين في تنفيذ خطة العمل.
- ❖ القسم السابع: الإطار التفصيلي للرصد والتقييم.

خطة العمل الوطنية لحماية الأطفال من العنف في الفضاء الرقمي

يونسف
لكل طفل



التقديم

ما فتئت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تزداد أهمية في معظم جوانب الحياة اليومية للأطفال، لكنها في المقابل قد تشكل مصدرا للمخاطر فيما يتعلق بانتهاك تلك الحقوق مما يتسبب في حدوث أضرار قد يصعب تلافيها. وعيا بهذه المخاطر شرعت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن بالشراكة مع جميع الوزارات ذات العلاقة بالطفولة ومنظمات المجتمع المدني وبدعم من مكتب اليونيسف بتونس في إعداد دراسة تقييمية لقدرات مختلف المؤسسات والقطاعات بشأن وقاية الأطفال وحمايتهم من العنف في الفضاء الرقمي. تم الإعتماد على نتائج الدراسة التقييمية والتوصيات المنبقة عنها في بلورة خطة عمل وطنية متعددة القطاعات لحماية الأطفال من العنف في الفضاء الرقمي.

1. الدراسة التقييمية لقدرات مختلف المؤسسات والقطاعات بشأن وقاية الأطفال وحمايتهم من العنف في الفضاء الرقمي

عملت الدراسة على جرد النصوص القانونية الوطنية والإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية التونسية وتحليلها بالاستناد إلى التعليق العام رقم 25 للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل بشأن حقوق الطفل في البيئة الرقمية، بالإضافة إلى نموذج الاستجابة الوطنية» واستراتيجيات INSPIRE للقضاء على العنف ضد الأطفال من أجل التعرف على مختلف الحالات الشائعة للعنف الرقمي المسلط على الأطفال وطرق معالجتها والاستجابة لها وتحديد الثغرات الموجودة وتقييم حاجيات أصحاب المصالح وقدراتهم.

عمل فريق الدراسة على تجميع معطيات كيفية من خلال تنظيم استشارات في عديد ولايات الجمهورية التونسية اتخذت أشكالاً مختلفة جمعت بين جلسات حوارية ومجموعات بؤرية ومقابلات مع ممثلي الهياكل العمومية والمهنيين المتعاملين مع الأطفال والأولياء والأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 13 و17 سنة.

تم توزيع النتائج على ثلاثة عناوين رئيسية وهي كالتالي:

1. فوائد الانترنت ومخاطرها

أظهرت جلسات الحوار مع الأطفال أن البيئة الرقمية تحقق لهم جملة من الفوائد والمنافع في المجالين التعليمي والاجتماعي، في حين إقتصرت تصورات الأولياء والمربين إلى حد كبير على ذكر الفوائد التعليمية والإعلامية لهذه الوسائط بالنسبة للأطفال. كما أظهر الأطفال وعياً بمجموعة واسعة من الفوائد والفرص المتاحة على شبكة الإنترنت، على غرار توفير وسائل للتسلية والتنمية الذاتية وفرص مالية بالإضافة الى المزايا على المستويين الذهني والصحي.

كما أظهرت الدراسة أن الإستعمال المفرط للانترنت له آثار سلبية على المستويات الجسدية والذهنية والصحية والاجتماعية.



2. الوقاية من المخاطر المحتملة والأضرار التي يتعرض لها الأطفال على الإنترنت والاستجابة لها

حيث خلصت الدراسة في هذا المجال إلى:

- وجود بعض الآليات والأمثلة والتجارب الإيجابية في تونس للتوقي من العنف الرقمي والاستجابة له ويتضمن ذلك البرامج التحسيسية المتعلقة ببناء الشخصية والتعويل على الذات ونشر ثقافة حقوق الطفل والوقاية من العنف بجميع انواعه والذي يشمل العنف في الفضاء الرقمي.
- وجود جملة من الثغرات القانونية والمؤسسية.
- وجود نقائص هامة على مستوى آليات وخدمات التعهد بالضحايا وخاصة التعهد النفسي الذي يبقى دون المطلوب.



3. التوصيات

تتضمن الدراسة مجموعة من التوصيات التي تمت صياغتها على ضوء نتائج العمل البحثي والتحليلي والجلسات التشاورية وأيضاً من خلال النماذج الدولية وأمثلة الممارسات الحسنة إلى التوصيات التالية:

- ✓ مراجعة التشريعات وتعديلها لضمان التناسق بين الآليات والقوانين، فضلاً عن التوافق مع النصوص التشريعية الحديثة.
- ✓ التطبيق المتناسق والمنصف للقوانين والسياسات القائمة، وصياغة آليات المساءلة في هذا الخصوص.
- ✓ وضع قواعد ارشادية للقطاع الخاص بشأن حماية الأطفال في الفضاء الرقمي.
- ✓ بناء قدرات الفاعلين العموميين الأساسيين لضمان التطبيق المتسق والعاقل للقوانين وتنفيذ السياسات القائمة، وصياغة آليات المساءلة اللازمة.
- ✓ الاستثمار في اذكاء الوعي من خلال وضع استراتيجيات الوقاية للتغيير الاجتماعي والسلوكي
- ✓ دمج محو الأمية الرقمية ومهارات الوالدية الايجابية الرقمية في برامج تنمية الطفولة المبكرة
- ✓ إرساء اليات وبرامج لتقديم الإحاطة النفسية والاجتماعية للأطفال
- ✓ دمج حماية الطفل في الفضاء الرقمي في برامج وخدمات جميع الوزارات ذات العلاقة بالطفولة
- ✓ دمج آليات تحديد المخاطر المحتملة ومعالجة العنف في الفضاء الرقمي في إطار منظومة مندمجة لحماية الطفولة.

II. خطة العمل الوطنية

تمثل خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف المسلط على الطفل في الفضاء الرقمي خارطة طريق من أجل استجابة مندمجة مجتمعية شاملة ومتكاملة تضمّ عديد القطاعات لتحسين سلامة الأطفال ورفاههم في الفضاء الرقمي.